

المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية

عرض التجربة المغربية

أ. زيرق سوسن ، أستاذة مساعدة أ ،جامعة سكيكدة

د. بن حراث حياة ،أستاذة محاضرة أ ،جامعة مستغانم

الملخص: أصبحت المقاولات اليوم قاطرة التنمية في كل دول العالم بفضل الدور الكبير الذي تؤديه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إذ تعمل على زيادة النمو وخلق منتجات جديدة تتميز بالإبداع والابتكار واستحداث فرص عمل. والمغرب من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالمقاولات التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي سواء كانت رجالية أو نسائية هذه الأخيرة التي تشهد في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا وفعالية كبيرة بدخولها مجالات اقتصادية متعددة كالصناعات التقليدية التي تعتبر قطاعا هاما في المغرب يحظى بإستراتيجية خاصة لتنميتها تشكل المقاولات النسوية نصيبا مهما منها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولات النسوية، الصناعات التقليدية.

Résumé : L'entrepreneuriat devient aujourd'hui la locomotive du développement dans tous les pays du monde, à cause de son immense rôle économique et social elle sert à augmenter la croissance, créer des nouveaux produits innovés et générer des postes de travail. Or, le Maroc donne un grand intérêt aux entrepreneurs qui forment la majorité du tissu économique soient hommes ou femmes, cette dernières connaissent une augmentation remarquable et une grande efficience à l'issu de leurs pénétration dans plusieurs domaines économiques tel que l'artisanat qui est considéré autant qu'un secteur important au Maroc et qui se bénéficie d'une stratégie spéciale dont l'entrepreneuriat féminin prend une grande partie.

Mots clés : entrepreneuriat, entrepreneuriat féminin, l'artisanat.

المقدمة:

برز في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بالمقاولات في ظل انحسار نموذج المؤسسة الكبيرة التي واجهت في العقود الأخيرة الكثير من الأزمات والمشاكل التي حدت من أهميتها ودورها في تنمية الاقتصاد، لتظهر بعد ذلك مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط تمتاز بمرونة كبيرة جعلتها قادرة على ولوج مختلف المجالات الاقتصادية ليتخطى دورها من مجرد بديل للقضاء على البطالة التي أفرزتها التطورات العالمية السريعة والتي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التكيف معها إلى دور محوري وهام يشمل تجديد النسيج الاقتصادي وتشجيع المبادرة الفردية والابتكار والتجديد المستمر من أجل تعزيز التنافسية وإعادة التوازن إلى الأسواق.

ويرتكز التوجه المقاولاتي على العمل الحر الذي يلجأ إليه الأفراد من خلال جمع الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية لإنشاء وتسيير مؤسساتهم الخاصة والقيام بالنشاطات الاقتصادية المرغوبة بعيدا عن الوظيفة المأجورة في سبيل تحقيق نتائج تنعكس آثارها الإيجابية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولطالما كانت المقاولاتية حكرا على الرجال دون النساء اللواتي وبالرغم من تحسن مستواههن العلمي والمهني ودخولهن مجالات عديدة حصولهن على مناصب وظيفية هامة إلا أن مجال الأعمال بقي بعيدا عنهن وظل يتميز بعدم المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، حتى السنوات الأخيرة التي شهدت اهتماما كبيرا بالمقاولاتية النسوية وتشجيعا محسوسا بضرورة فتح المجال واسعا أمامها نظرا لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد على اعتبار ندية المرأة المقاول للرجل المقاول.

وعلى خطى بقية دول العالم أدركت المغرب أهمية المقاولاتية كحل يعتمد عليه لتكوين نسيج قوي ومتنوع من المؤسسات قادرة على المنافسة وتلبية متطلبات السوق في ظل التوجه الليبرالي. وعكفت من أجل تحقيق ذلك على سن العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والتنظيمية لتوفير المناخ والظروف المناسبة لضمان نجاحها، فهي تتواجد في كل المجالات الاقتصادية دون استثناء وهي اليوم تسيير بخطى واثقة لتحمل مسؤولية وثقل أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعد الصناعات التقليدية في المغرب من بين أهم المجالات المتاحة والتي تستقطب المرأة المغربية المقولة، فهي قطاع استراتيجي له مؤهلات هامة، يتميز بانتشاره الواسع جغرافيا خاصة المدن القروية أين يتيح فرصة مميزة للشباب رجالا، ونظرا للنسبة المعتبرة للنساء في المجتمع المغربي فقد كان هذا القطاع في مقدمة القطاعات التي تجذب إلى الدعم الكبير الذي توليه المغرب لتنمية هذا النوع من المقاولات من أجل تطوير مساهمة المرأة المغربية كونها نصف المجتمع ولا يمكن لهذا الأخير التطور بإهمال هذا النصف ومنح الاهتمام المطلق للنصف الآخر.

مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية في المغرب؟

وستتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الاهتمام بالمقاولاتية بشكل عام والمقاولاتية النسوية بشكل خاص؟
- ما هو واقع المقاولاتية النسوية في المغرب؟
- ما هي أهم التدابير التي سنتها المغرب لدعم وتحفيز المقاولاتية النسوية في مجال الصناعات التقليدية؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من النمو والتطور الملحوظين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية في كل دول العالم، كعنوان للتغيير ويتناسب والتحديات التي تملئها التحولات في الاقتصاد العالمي وكبديل للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ومرافق لها في الأسواق في ذات الوقت مع ضرورة تيسير السبل أمام المبادرات الفردية الرامية إلى خلق فرص جديدة لدفع عجلة التنمية. ويعد المغرب من بين الدول التي تهتم كثيرا بموضوع المقاولاتية بشكل يتماشى مع الاهتمام الملموس على المستوى الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالمقاولاتية النسوية التي أضحت تأخذ حيزا هاما من البحث والدراسة، نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تحققه إذا ما أتيت لها الفرصة وتحصلت على الدعم اللازم. ويعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من أهم المجالات التي تسعى المملكة المغربية إلى إظهار المرأة المغربية المقولة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- الإلمام بالإطار المفاهيمي والنظري للمقاولاتية بوجه عام، والمقاولاتية النسوية على وجه الخصوص؛

- تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في المغرب، بين المعوقات والآفاق؛
- التعرف على ملامح قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالمغرب؛
- التعرف على مختلف الإجراءات والتدابير وبرامج الدعم التي سطرها السلطات المغربية كخارطة طريق لتنمية المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية.

منهجية الدراسة: من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي؛ فالوصفي من أجل الإلمام بمختلف الجوانب والمقاربات النظرية المتعلقة بموضوع المقاولاتية والمقولة النسائية على وجه وأما المنهج التحليلي لتسليط الضوء على الواقع الذي تعيشه المرأة المغربية والذي دفعها إلى خوض غمار التجربة المقاولاتية بالإضافة إلى تحليل الدور الذي تلعبه السلطات المغربية في هذا المجال.

تقسيم الدراسة: تمت صياغة خطة الدراسة كما يلي:

المحور الأول: المقاولاتية النسوية... مفاهيم ومقاربات نظرية؛

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المغرب؛

المحور الثالث: دعم المغرب للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية؛

الخاتمة.

المحور الأول: المقاولاتية النسوية... مفاهيم ومقاربات نظرية:

1- مفهوم المقاول والمقولة:

يعتبر مفهوم المقولة من المفاهيم التي أصبح تفتح مجالاً للنقاش والدراسات الموسعة نظراً لتعدد وجهات النظر التي أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساساً بالمقاول العنصر الأهم في المقولة ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقاً من:

المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقداً مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد لبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد". ويلحق بما سبق دراسات Schumpeter في الموضوع لسنة 1935،

والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار¹.

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقابلة فهي مقارنة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقابلة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقابلة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطل للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاوله المقابلة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقابلة؛ فيعرفها FAYOL على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"²، وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"³.

وعليه فإن المقابلة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة

مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاول:

إنشاء المقاوله مؤداه تحقيق عدة أهداف اقتصادية التي يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛

- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاوله؛

- المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاوله تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة؛

- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاوله من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

3- المرأة المقاوله ودخول عالم الشغل والأعمال:

أخذ دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

ونظرا لخصوصية هذا الموضوع فطرحة على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولة إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المساواتية-والتي تخص الرجل المقاتل- على المرأة المقاتلة، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين، الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المساواتية وحسبها المساواتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاتل والمنظمة التي يديرها. المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمساواتية كالحواجز، الفرص، الضغوط والتحديات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس⁴، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهمتها.

وتتميز المساواة النسوية عن المساواة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تمييز النساء المقاتلات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض⁵. وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المساواتية النسوية من طرف Center for women's Research في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة أي ما يعادل 47,7% من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر بـ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل⁶. وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن المقاتلات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30% إلى 40% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁷، وهو ما يدل

على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاتلة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

4- دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية:

أوضحت دراسة بعنوان "Les français et la création d'entreprendre" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34% من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و 17% منهم لهم إرادة فعلية لتحسيد ذلك، في المقابل 27% من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و 11% منهن يقمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15% من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و 6% منهن يحققن ذلك في وقت قريب⁸.

وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:

- حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛

- الرغبة في الاستقلالية؛

- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛

- التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛

- الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص

عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال

عملها غير الرسمي المنزلي؛

- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

فالمرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها

في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المملكة المغربية:

1- حق المرأة المغربية في ارتياد سوق العمل:

عرف سوق العمل والمال في العالم المتقدم تغيرات كثيرة أين أصبحت المرأة مثل الرجل تمثل عنصرا حيويا وفعالا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونفس الأمر طرأ على سوق العمل المغربي حيث تمثل المرأة المغربية ثلث القوة العاملة في البلاد سواء كانت في الريف التي تتواجد فيه بأكثر نسبة 59% أو في الوسط الحضري أين تبلغ نسبة 25,9% من مجموع العاملين، حيث تشتغل ما نسبته 44% بالصناعة والصناعة التقليدية، و47% في القطاع الخدماتي⁹. وهذه المساهمة كانت نتيجة اتخاذ بعض الإجراءات القانونية التي منحت المرأة نوعا من الحماية وهو ما جاء في مدونة الشغل المغربية والتي اشتملت على جملة من المبادئ الضرورية لدعم حق المرأة في العمل، ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة الذي منعت من خلاله المادة التاسعة أي نوع من التمييز بين العمال الأجراء سواء من حيث السلالة أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، من شأنه الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل فيما يخص التشغيل.

وفي إطار تمكين المرأة من الحصول على فرصة عمل بإنصاف ولأهمية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي وعلى اعتبار أنها خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة تضمنن للمشتغلين بها حقوقهم الفردية والجماعية إلى جانب العمل على إيجاد مناصب شغل جديدة يحق للمرأة إبرام عقد الشغل وإدارته الترقية والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية إلى جانب الانضمام إلى النقابات المهنية والمشاركة في إدارتها وتسييرها¹⁰.

ومنذ 2005 أصبح المغرب يعد ميزانية تستجيب لمقاربة النوع ليطم في مارس 2006 اعتماد الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:¹¹

- تشجيع إشراك النساء في مناصب المسؤولية والقرار؛
- الرفع من نسبة تمثيل النساء في الهيئات المنتخبة؛
- تشجيع خلق المقاولات النسائية؛

- محاربة العنف تجاه النساء والأطفال؛
 - محاربة النمطية ونشر ثقافة المساواة؛
 - دعم المؤسسات والمراكز الخاصة بالنساء وتوسيع المراكز المتعددة الوظائف.
- وكل هذا بهدف التقليل من الفوارق القائمة بين الجنسين على مستوى الحقوق والموارد والفرص الاقتصادية والتأثير السياسي، والاستفادة من ثمار مشاركتها في كل الحقوق والواجبات.

2- موقع المرأة المغربية المقاتلة من الحياة الاقتصادية:

- يمكن أن نميز بين سبعة أنواع للنساء المقاتلات في المغرب لأن دخول المرأة المغربية لعالم المقاتلات ليس قاعدة تخضع لمقاييسها كل النساء المغربيات، وهي:¹²
- فتيات العائلات المقاتلات، وهن فتيات ورثن الاستعداد لدخول هذا العالم من خلال ما قدمه لهن المحيط العائلي من دعم مالي ومادي والأهم الدعم المعنوي لدخول هكذا مجال لا يخلو من المخاطرة والصعوبات؛
 - نساء الصناعات الصغيرة والمتوسطة واللائي دخلن هذا المجال لتمتعهن بشخصية قوية، ليثبتن وجودهن وكيانهن، وهن في الغالب نساء ناضجات زاولن فيما مضى وظائف إدارية سمحت لهن باكتساب معارف واسعة وخبرة طويلة؛
 - النساء اللواتي يمارسن أنشطة تدر عوائد من أجل ترقية وضمان اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي، ودخولهن عالم المقاتلات ينبع من مبادراتهن الفردية، ويتمتعن غالباً بمستوى معين من التعليم أو التكوين أو استفدن من تمويل ودعم محيط مشجع إلى حد ما؛
 - نساء المهن الحرة أو المتخصصة في تقديم الخدمات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات، الإعلام الآلي، ومجال الإعلانات والإشهار وغيرها، وهن على الأرجح شابات يحملن شهادات جامعية فضلن تجسيد مشاريع العمر اعتماداً على كفاءتهن الأكاديمية؛
 - مالكات المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الصناعات التقليدية كأعمال الخياطة والحياسة وصناعة الحلويات وغيرها، ويلجأن إلى امتهان هذه الحرف لمواجهة صعوبات الحياة الخاصة في ظل عدم مجود الاستقلالية، ومع ذلك فهن يتميزن بقدرتهن على الإبداع وخلق منتجات جديدة

ذات جودة عالية في ظل المنافسة القوية التي يفرضها القطاع غير الرسمي عليهن، واللائي قد يعتبرن جزءا هاما منه؛

- النساء التاجرات اللواتي يتمتعن بخبرة كبيرة في الأعمال التجارية ومستوى معين من الاستقلالية المالية والمهنية، قدرتهن على التفاوض والثقة تمثل ورقتهن الراجحة ومؤهل نجاحهن؛

- نساء "البقاء على قيد الحياة"، وهن نساء لم يتوفر لديهن خيار اتخاذ قرار دخول عالم المقاولاتية، ولكن فرض عليهن ذلك لظروف عائلية كوفاة الزوج، الطلاق، مع الإشارة إلى إمكانية عدم تمتعهن بالمعرفة الكافية والتكوين المناسب، وهو ما يبرر قلة العوائد المالية الناتجة هن نشاطهن والموجهة بالدرجة الأولى لتلبية وتغطية الحاجيات المنزلية الأساسية.

ويمكن توضيح واقع المرأة المقاول في المغرب من خلال عرض بعض الأرقام والإحصائيات نلخصها في مجموعة من الجداول كما يلي:

الجدول 1: نسبة المرأة داخل المجتمع المغربي:

تركيبة المجتمع	2006	2007	2008
نساء%	50,5	50,6	50,6
رجال%	49,5	49,4	49,4

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, Guide d'Appui au Développement de L'entrepreneuriat Féminin au Maghreb, Etude № 23, Septembre, 2010, p 11, disponible le 28/02/2014 sur le site : <http://www.invest-in-med.eu/.../20110128105442guide-dappui-au-développement-de-l'entrepreneuriat-féminin-au-maghreb>

يوضح الجدول رقم (1) تركيبة المجتمع المغربي حيث تمثل المرأة المغربية نسبة أعلى من الرجال ولعل هذا ما جعلها تفكر في الاتجاه نحو قرار الاعتماد على النفس.

الجدول 2: نسبة التشغيل حسب الجنس في المجتمع المغربي:

	2004	2005	2006	2007
نساء%	27,7	27,4	27,1	27,2
رجال%	72,3	72,6	72,9	72,8

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 12.

يوضح الجدول رقم (2) مدى مساهمة المرأة المغربية في ميدان الشغل حيث تمثل نسبة 27 % من اليد العاملة المغربية ومن الملاحظ ان هذه النسبة بقيت مستقرة خلال أربع سنوات

متتابة وهذا يدل على أن وظيفة المرأة المغربية تعرف استقرارا ملحوظا بعدم فقدان منصبها أو مجال عملها.

الجدول 3: نسبة تشغيل المرأة حسب القطاعات لسنة 2009:

القطاع	الزراعة والصيد	الصناعات بما فيها البناء	الخدمات
النسبة	40,50%	21,70%	37,60%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 13.

يوضح الجدول رقم (3) مجال عمل المرأة المغربية الذي يتمثل في قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، حيث يمثل قطاع الزراعة والصيد الأعلى نسبة (40,50%) ثم يليه العمل في مجال الخدمات بنسبة (37,60%) وأخيرا قطاع الصناعة بنسبة (21,70%).

الجدول 4: عدد النساء في المؤسسات المسجلة رسميا:

عدد المسجلين	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	13445	18742	4117	27175	27021
عدد النساء الشريكات من عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	2717	4117	4116	4908	4408
عدد النساء الممثلات (مسيرة، مدبرة...)	1953	3008	3778	4128	3970
نسبة المؤسسات النسوية المسجلة	35,00%	38,00%	31,00%	33,00%	31,00%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 09.

الجدول رقم (4) يوضح بالتفصيل مدى مساهمة المرأة المغربية بما فيها المرأة الشريكة، المرأة الممثلة والمرأة المالكة للمؤسسة، وهذا حسب تقرير جمعية نساء رئيسات المؤسسات. والنسب المسجلة في الجدول أعلاه تبين أهمية هذه المساهمة في المجتمع المغربي. وعليه فإن هذه الإحصائيات هي نتاج عمل شاق وجدي تقوم به "جمعية رئيسات المقاولات بالمغرب"، والتي تم إنشاؤها في سبتمبر من سنة 2000 للاهتمام بقضايا المرأة ومساهمتها من الجانب الاقتصادي، وكان حصيلة ذلك أن أصبح عدد النساء المقاولات أو رئيسات المؤسسات يتجاوز 500 امرأة ليصل تمثيلها إلى 12% من مجموع المقاولين المغربيين¹³، إلى جانب أهداف أخرى نوجزها فيما يلي:¹⁴

- تشجيع النساء المغربيات على إنشاء مقاولاتهن الخاصة؛

- تعليم وتأطير ومساعدة النساء رئيسات المؤسسات على تسيير واستدامة مؤسستهن؛
- تطوير الكفاءات الإدارية لدى النساء المقاولات من خلال تنظيم دورات تكوينية وتدريبية، ملتقيات وأيام دراسية؛
- تشكيل شبكة مقاولات نسائية تلعب دورا محوريا للضغط على السلطات العمومية مما يسمح لهن بالحصول على الدعم اللازم من طرف هذه السلطات وحتى من المؤسسات الدولية الناشطة في هذا المجال.

فالعمل على تحقيق هذه الأهداف مكن المرأة المغربية من اكتساب مكانة هامة وهو ما سمح لها باستحداث ثمانية مثليات جهوية، والحصول على اتفاقيات شراكة وطنية كالمراكز الجهوية للاستثمار، مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المؤسسات وشراكات دولية كالشراكة مع الشركة الألمانية GTZ وشبكة نساء الأعمال في Québec.

3- صعوبات وعراقيل نجاح المقاول المغربية:

بالرغم من التطور الذي تشهده المقاول النسوية في المغرب إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي عليها.

الجدول 5: مشاكل المقاول المغربية في بداية نشاطها:

النسبة	نوعية العراقيل
37 %	مشاكل إدارية (تراخيص، ثقل الإجراءات ...)
28 %	مشاكل مرتبطة بالحصول على التمويل
17 %	مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة
9 %	مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية
7 %	مشاكل مرتبطة بالتوجيه
7 %	مشاكل مرتبطة بالعقار
5 %	مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات
4 %	مشاكل مع الموردين
4 %	مشاكل تقييم جدوى المشروع المقاولاتي
3 %	مشاكل قانونية
3 %	مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج
11 %	غير موجودة

Source : Fatimaezzahra RACHDI, *L'entrepreneuriat féminin au Maroc : une étude exploratoire*, Congrès International Francophone En Entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, p 15.

الجدول 6: مشاكل المقاول المغربية أثناء نشاطها المقاولاتي:

النسبة	نوعية العراقيل
26%	مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة
22%	مشاكل تجارية مرتبطة بالحصول على التمويل
16%	مشاكل مالية
14%	مشاكل إدارية
7%	مشاكل تمويل منتجات جديدة
6%	مشاكل مع الموردين
4%	مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية
4%	مشاكل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة
3%	مشاكل مرتبطة بالإنتاج
3%	مشاكل مرتبطة بالعقار
2%	مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات
2%	مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج
1%	مشاكل مرتبطة بالتوجيه
4%	غير موجودة

Source : Fatima ezzahra RACHDI, op.cit, p 16.

يوضح الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المقاولات في المغرب وحسب مصدر هذه الدراسة فإن المقاول في المغرب تواجه عدة صعوبات عند بداية النشاط (المشاكل الإدارية والمشاكل المالية) وأثناء نشاطها المقاولاتي (مشاكل مرتبطة بتوفير الموارد البشرية المؤهلة، مشاكل مرتبطة بالحصول على التمويل). بالإضافة إلى مشاكل وصعوبات أخرى تتفاوت في الأهمية والتأثير وهي موضحة في الجدولين أعلاه.

المحور الثالث: دعم المملكة المغربية للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية:

1- قطاع الصناعات التقليدية في المغرب:

تعتبر الصناعات التقليدية والحرف تجسيدا ماديا لحضارة الشعوب، ودليلا على النمط الاجتماعي السائد في فترة زمنية معينة، وفي المغرب تعد تراثا تاريخيا عريقا يروي تفاعلها مع الثقافات المتعددة التي مرت عليها إلا أن هذا الموروث الحضاري عرف تأخرا على المستوى الاقتصادي بسبب النظرة الاجتماعية التي رافقته كمجال قديم غير قابل للتجديد والابتكار والمبادرة ولا يتطلب سياسة تنموية أو برامج خاصة تدعم مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ولكن مع التحولات الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بهذا القطاع لتكامله ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل، إلى جانب ما يتيح من فرص للتكوين والتدريب بفضل قدرته على نقل المعارف من جيل إلى جيل.

ومن بين مميزات قطاع الصناعات التقليدية في المغرب انتشاره الجغرافي الواسع الذي يشمل كل الأقاليم سواء في المناطق الريفية النائية أو في الأوساط الحضرية. كما أن تنوع المنتج الحرفي التقليدي المغربي يعد علامة بارزة تميز هذا القطاع فمن صناعة النسيج والألبسة والحيآكة إلى صناعات النار من خزف وفخار وزجاج، إلى صناعة الحلبي والفضة بالتحديد، إلى صناعات الجلود والأحذية وغيرها من المنتجات ذات الجودة العالية التي تدل على الأهمية التي تحظى بها الصناعة التقليدية في أوساط السكان المغاربة الذين يتفنون من منطقة إلى أخرى بتقديم أصالة تلك المنطقة خاصة وأن كل منطقة تشتهر بصناعة معينة إما لوجود ارتباط تاريخي محدد أو لتوفرها على كل مقومات هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية الضرورية، فآسفي وسلا مثلا تشتهران بصناعة الخزف، ومراكش بصناعة الزرابي، الأثاث الخشبي في الصويرة، الصناعات الجلدية في فاس، النحاس في فاس ومراكش وغيرها.

إن هذا التنوع الذي يتميز به قطاع الصناعات التقليدية المغربي انعكس على الاقتصاد والمجتمع المغربي من خلال مساهمته المبينة في الجدول التالي:

الجدول 7: الثقل الاقتصادي للصناعة التقليدية لسنة 2004: (م. د: مليون درهم)

المؤشر	النسبة/الرقم	التعليق
الناتج الداخلي الخام	20%	
المساهمة في التشغيل	19%	الثاني بعد القطاع الفلاحي
رقم الأعمال المحقق	800م.د	د.659م.د بفضل التصدير

Source : <http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html> consulté le 25/02/2014.

يتضح جليا من خلال الجدول الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات التقليدية في الاقتصاد المغربي، سواء من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، أو من خلال قدرتها على خلق فرص عمل معتبرة بدليل النسبة المهمة التي تبلغها، وهذا طبعاً يمتد أثره إلى الحياة الاجتماعية أيضاً من زيادة في الدخل وتحسين لمستوى المعيشة. ويرشح أن ترتفع هذه المساهمة بعد تطبيق الخطة المعدة

لترقية قطاع الصناعات التقليدية نظرا لأهميتها في السوق السياحية والسوق الخارجية، مثلما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول 8: تقييم الإنتاج والسوق المحتملة للفترة 2005-2015:

السوق	الرقم بمليار الدرهم			نوع المنتج
	2015	التوقع	2005	
				1. صناعة تقليدية فنية وإنتاجية
الخارجية	7	10 ×	0,7	1.1. ذات حمولة ثقافية
السياح الأجانب	7	4 ×	1,7	
الوطنية	10	20 + %	8,3	
	غ.م. ٠٠	-	غ.م. ٠٠	2. صناعة تقليدية خدماتية
	24	124 + %	10,7	المجموع

* لا تختص لكون الرؤية 2015 تعتمد على السوق الخارجية والسوق الوطنية للسياح الأجانب
غ.م. = غير معتمد ولم يتم تقييمه

Source : <http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html> consulté le 25/02/2014.

وقد تم من خلال هذه الخطة تشخيص مكامن الخلل في هذا القطاع الحيوي الذي يشغل ثلث اليد العاملة النشيطة المغربية، ووضع جملة من الأهداف المراد تحقيقها، ومنها:¹⁵

- تنمية صادرات القطاع ومضاعفة قيمتها بعشر مرات لتصل في آفاق 2015 سبعة ملايين درهم؛

- استحداث 115 ألف منصب شغل؛

- استحداث 300 مقالة من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا؛

- تدعيم القطاع بـ 60 ألف خريج من منظومة التكوين المهني بالقطاع.

أما بالنسبة للأهداف العامة لهذه الخطة فقد ركزت على تحسين الإطار العام لعمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع وتأهيلها وتحسين المستوى المعيشي للصانع القرويين من خلال الرفع من دخولهم والسهر على ديمومتها وضمان تكوين متخصص في هذا المجال إلى جانب دعمهم ماليا وماديا في إطار إنشاء قرى ومجمعات جديدة للصناعة التقليدية وإعادة تأهيل القرى القديمة ملائمة للإنتاج والعرض والتسويق وكل هذا من أجل المحافظة على المساهمة الحيوية لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية من جهة، ولحماية جزء من التراث والهوية من جهة أخرى.

2- المقاولات النسوية في الصناعات التقليدية بين الواقع والآفاق:

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من بين المجالات الاقتصادية التي تخوضها المرأة المغربية بقوة، فهو بالرغم من مكانته الاقتصادية الهامة يظل أكثر القطاعات ملائمة للوضعية الاجتماعية للمرأة المغربية خاصة الريفية الأكثر إقبالا على هذا النوع من النشاط، التي تبقى واجباها العائلية ممثلة في حضورها الدائم والفعال في قمة أولوياتها وهو أمر بإمكان الصناعات التقليدية توفيره وضمانه، إذ يمكن مزاولتها في ورش أو مؤسسات وحتى في المنازل، والقيام بها لا يتطلب مستوى تعليمي متقدم بل يعتمد على المهارات اليدوية المركزة، وهو ما يكسبها الطابع الاجتماعي والذي يمثل في نفس الوقت الدافع وراء شيوع هذا النشاط، وهو ما يفسر وجود قطاع مهيكّل وآخر غير مهيكّل، فالعمل ضمن القطاع الأول يتطلب من المرأة المقاولات القيام ببعض التدابير كبقية المقاولين، ويتمثل ذلك في:

- القيد في جدول الضريبة المهنية؛

- التقييد في السجل التجاري؛

- التصريح الجبائي بالتأسيس؛

- الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وهو أمر قد لا تستطيع كل النساء القيام به لظروف معينة، إما لعدم توفر الإمكانيات المالية والمادية الضرورية لفتح المقاولات أو بسبب وضعيتها الاجتماعية التي تفرض تلقي عليها ثقل العادات والتقاليد.

وفي إطار الرؤية المستقبلية المنتهجة من طرف المغرب لتنمية قطاع الصناعات التقليدية تعتزم وضع خطط تخص النساء المقاولات بداية بتجميع النساء في تعاونيات ومقاولات صغيرة وتزويدهن بالمساعدة والتكوين الضروري وتسهيل حصولهن على القروض الصغرى لتمويل مشاريعهن خاصة في ظل السعي لإدخال الحداثة على هذا القطاع ويتعلق الأمر بمحاولة خفض تكلفة المنتج الحرفي التقليدي خاصة مادته الأولية، وهذا دون الإخلال بالعمل اليدوي الذي يبقى سمة العمل الحرفي واللمسة التي تضيف عليه قيمته النقدية والثقافية.

وفي إطار إنجاز قرى ومجمعات الصناعات التقليدية تم الشروع في إنجاز قريتين بكل من بزو وزاوية سايس لعرض المنتجات النسائية بالمنطقتين، والتعريف بها وتسهيل رواجها وجعلها فضاء لتأطير الصناعات وتكوينهن ومساعدتهن على التجديد والإبداع لتوسيع مجال استعمال المنتج التقليدي¹⁶، وهذا يدخل في إطار إنجاز دراسات السوق خاصة وأن السلطات المعنية وضعت برنامجا للمشاركة في المعارض الجهوية والخارجية كوسيلة فعالة لتسويق المنتجات التقليدية والترويج لها.

واستكمالاً لما سبق، فسيتم تدعيم الإنتاج بجملة من الخبرات التقنية في صناعات متعددة كصناعة الزرابي التي تختص بها النساء، إلى جانب تثمين وتأهيل الحرف المميزة محليا كتفعيل دار المعلمة للخرقة السايسية، إحداث فضاء دار المعلمة للزربية وإحداث دار الصانعة الصحراوية الخاصة بالنسيج¹⁷.

الخاتمة:

نظريا فإن كل هذه الخطط والمجهودات المبذولة ستؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف العامة والطموحات المرقمة المستهدفة لتفعيل مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في المغرب، وحتى القسم المتعلق بتدعيم المقاولات النسوية في هذا القطاع يبدو مشرقا، غير أن نجاح ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بالمحافظة على السير قدما في سبيل توفير حماية للنساء وحقوقهن وإنصافهن مهنيا واجتماعيا، إذ لا يمكن إهمال نصف المجتمع ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب العادات والتقاليد أو التطبيق المجحف للقوانين والذي تصاحبه نظرة تمييزية للمرأة المقولة.

المقترحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم جملة من المقترحات التي تخص المقولة النسوية المغربية بشكل خاص، والمقولة النسوية بشكل عام، من بينها:

- توعية المرأة بأهمية نشاط المقاولاتية ومساهمتها في ترقيتها وضمان اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ تمنحها المقاولاتية الاستقلالية والقدرة الكافية على اتخاذ القرارات التي تتعلق بها وبمستخدميها ومستقبل المقولة بشكل عام؛

- تمكين المرأة من اكتساب روح المقاولة من خلال إتاحة برامج تكوينية مختلفة خصوصا تلك المتعلقة بكيفيات التسيير والتنظيم والتعامل مع مختلف المشاكل التي تواجهها والعمل على ابتكار وإيجاد الحلول المناسبة؛
- العمل على اقتراح والمصادقة على برامج وسياسات وطنية تدعم المقاولات النسوية بشكل خاص، وهذا من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة عالميا في هذا المجال والاستفادة منها؛
- تنظيم أيام دراسية وملتقيات محلية، وطنية ودولية لضمان تبادل أحسن الممارسات والخبرات والأفكار حول الإنجازات المهنية والشخصية، وفرص الأعمال في ما بين سيدات الأعمال والمقاولات، ويعتبر المغرب من بين الدول الذي يشجع ويعمد إلى تنظيم هذا النوع من اللقاءات بشكل دوري وعلى مستوى دولي في مختلف المدن المغربية، لضمان تعميم الاستفادة وتنمية النشاط المقاولاتي وتوسيع آفاق النساء بدخول عالم المقاولاتية؛
- تكوين شبكات للتواصل وإيصال المعلومات والمستجدات بشأن متطلبات الزبائن وما يستلزم ذلك من التحلي بروح الإبداع والابتكار لتلبية هذه المتطلبات، والطرق الحديثة لإدارة والتسيير؛
- مرافقة المقاولات النسائية من خلال الدعم المالي والمادي الذي تقدمه الدولة عبر أجهزة مختلفة متخصصة في خلق المؤسسات ودعم الاستثمار.

الهوامش والإحالات:

- ¹ دباح نادية، دراسة واقع المقاولة في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 15-17.
- ² بن الطاهر حسين، خذري توفيق، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.
- ³ قريشي يوسف، سلامي منيرة، التوجه المقاوالاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.
- 4 Mohamed BOUSSETTA, *Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social*, Investment Climate and Business Environment Research Fund, № 10/11, Dakar, Juillet 2011, p 06.
5. قريشي يوسف، سلامي منيرة، مرجع سابق، ص 62.
- 6 Zahra ARASTI, *L'Entrepreneuriat Féminin En Iran : Les Structures Socioculturelles*, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Vol 1, 2008, p 04.
- 7 Tahir METAICHE, *Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire*. P 02, disponible le 27/02/2014 sur le site : http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.pdf
- 8 Geneviève BEL, *L'entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental*, France, 2009, p 43.
- ⁹ لعماري جميلة، المرأة وحق الشغل أية حماية، مجلة الفقه والقانون، متوفر بتاريخ 2014/03/01 على الموقع الإلكتروني: <http://www.majalah.new.ma>
- ¹⁰ المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، القانون رقم 99-65 المتعلق بمدونة الشغل، ص 12.
- ¹¹ التقرير الوطني للملكة المغربية، بيجين+15، أفريل 2009، متاح بتاريخ 2014/02/24 على الموقع الإلكتروني:

http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Morocco_formatted.doc

12 Mohamed BOUSSETTA, op.cit, p p 11-13.

¹³ صورية فاطمة البدراوي الإدريسي، سنقوم بخلق مرصد للتفكير حول المقاوله النسوية، الوطن،

العدد 2010، 406، متاح بتاريخ 2014/03/01 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.afriquia.ma/espace-media/.../Al-Watan.pdf>

Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p p 14-15. 14

¹⁵ المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، رؤية

2015 لتنمية الصناعة التقليدية- لجنة القيادة- 22 فيفري 2010، ص 04، متاح

بتاريخ 2014/02/28 على الموقع الإلكتروني:

¹⁶ محمد السائري، وضعية قطاع الصناعة التقليدية بالمملكة المغربية، ص 05، متاح بتاريخ

2014/02/28 على الموقع الإلكتروني: <http://www.yaosta.com/articles/article->

50/moroco...pdf/file

¹⁷ المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية،

مرجع سابق، ص 20.